وجّهت الولايات المتحدة الاميركية الدعوة اليها لعقد الجولة الثانية من المباحثات في واشنطن في ٤/١٢/١٩٩١. وبدأت الادارة الاميركية بتوجيه الدعوات للاطراف المعنيّة في ٢٧/١١/١٩٩١؛ كما حدّدت فيها مضمون المفاوضات. فعلى الصعيد الفلسطيني، اقترحت «صياغة نمط حكم محلي للاراضي المحتلة خلال المفاوضات الثنائية بواشنطن» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١١/١٩٩١). وبالنسبة لسوريا واسرائيل التفاوض حول «ما اذا كانتا مستعدتين لابرام معاهدة سلام مقابل الانسحاب الاسرائيلي من مرتفعات الجولان السورية» (**المصدر نفسه**)؛ وبالنسبة للاردن «ان تجرى المفاوضات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، كالماء والفوسفات والسياحة والتعاون المرفئي على البحر الاحمر ورسم معالم الحدود في وادي عربة جنوبي البحر الميت» (**المصدر نفسه**)؛ وبالنسبة للبنان «وجوب التوصل بين اسرائيل ولبنان الى اتفاق حول انهاء السيطرة الاسرائيلية ' لفترة تجريبية' على مدينة جزين المسيحية التي توجد خارج الشريط الامني الذي تسيطر عليه ميليشيا الجنرال لحد» (**المصدر نفسه**).

وقبلت الاطراف العربية المعنيّة دعوة الادارة الاميركية. وقال بسام ابو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني «ان الفلسطينيين قرروا قبول الدعوة الاميركية لحضور الجولة الثانية من محادثات السلام العربية ـ الاسرائيلية في واشنطن» (**الجزائر اليوم**، الجزائر، ٢٧/١١/١٩٩١). وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني «ان الوفد الفلسطيني... سيذهب مزوّداً بخطة تفاوضية جرى اعدادها بدقّة» (**السلام**، ٢/١٢/١٩٩١). وأكد رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. عبدالشافي «ان هناك نقاطاً حمراء لا يمكن تجاوزها... [و] هي الثوابت الفلسطينية التي حدّدتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي تصرّ على تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن القرار ١٩٤ للامم المتحدة» (**الشعب**، ٢٣/١١/١٩٩١)؛ ورفض عبدالشافي اعتبار «الوفد الفلسطيني بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية... [فـ] هدفنا مؤقت ومرتبط بزمن محدود تقود، في نهايته، منظمة التحرير الفلسطينية مسيرة الشعب الفلسطيني» (**الراي**، ٢٢/١١/١٩٩١).

وقبلت سوريا المشاركة في محادثات واشنطن، بعد زيارة قصيرة لسوريا قام بها الرئيس المصري، حسني مبارك. ونقلت وكالة الانباء القطرية عن مصادر دبلوماسية في دمشق «ان الرئيسين، الأسد ومبارك، قد توصّلا الى اتفاق بشأن المشاركة في الجولة الثانية من محادثات السلام التي ستعقد في واشنطن في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) على ان لا يتمّ نقل هذه المفاوضات فيما بعد الى أي مكان آخر، وان يتمّ التركيز على ضرورة البدء بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يرتكزان على مبدأ مقايضة الارض بالسلام» (**الشعب**، ٢٧/١١/١٩٩١). وشرح وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، في مقابلة مع صحيفة «البيان» الاماراتية «ان سوريا لن تقبل اليوم من اسرائيل سلاماً منفرداً كانت قادرة على أخذه منذ زمن بعيد لو قبلت اتفاقيتي كامب ديفيد. فسوريا تريد تحقيق سلام شامل في المنطقة على أساس تمسّكها بموقف عربي موحّد من أجل استعادة كل الاراضي العربية وتسوية عادلة للقضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢١/١١/١٩٩١).

وقبلت المملكة الاردنية الدعوة. ففي خطاب الملك الاردني حسين بتكليف الشريف زيد بن شاكر بتشكيل الحكومة الاردنية، اعتبر الملك «ان من أكبر مهام الحكومة في هذه المرحلة مواصلة المشاركة في عملية السلام التي بدأت... والنجاح في مفهومنا يعني التوصّل الى سلام عادل دائم شامل على أساس معادلة الارض مقابل السلام، تنفيذاً لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينطبقان على سائر الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس العربية، وحلّ القضية الفلسطينية بكل أبعادها على أساس قرارات الامم المتحدة، وهو الحل الذي يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني» (من خطاب التكليف، **الراي**، ٢٢/١١/١٩٩١، ص ٦). وذكرت صحيفة «الشعب» الاردنية، في ٢٠/١١/١٩٩١، «انه تمّ تشكيل هيئة اردنية تسمّى ' الهيئة المائية' ، تتولّى صياغة واعداد ورقة عمل حول الوضع المائي